كتاب الإحياء للغزالي ـ عرضٌ ودراسة لموقف الفقهاء منه

The Book of "Al-Iḥīā' " by Al-Ğazālī - A presentation and study of the position of jurists on this subject

عبد الحكيم مرتاض[1] ، جامعة أبي بكر بلقايد .تلمسان (الجزائر)، h_mortad@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/06/18	تاريخ القبول: 2022/07/16	تاريخ النشر: 2022/07/31

الملخص:

كتاب «إحياء علوم الدين» من أشهر ما ألّف أبو حامد الغزالي (ت 505هـ/ 1111م)، وهو مصدر أساس في التصوف. ولمّا وصلت نسَخ منه في عهد مؤلفه إلى قرطبة، تفحّصه فقهاؤها، فرأوا به عدّة مسائل مخالفة للشرع والعقيدة من وجهة نظرهم على الأقلّ. وكان من بينهم ابن حَمْدِين قاضي قرطبة. ووافقهم على ذلك علماء معاصرون مباشرون للغزالي مثل محمد الطُّرْطُوشِيّ، ومحمد المازَرِيّ، والقاضي محمد بن العربي تلميذِ الغزالي، والقاضي عياض السبتي. كما انتقده علماء ظهروا بعد الغزالي مثل ابن الجوزي (ت 597هـ/ 1201م)، وشمس الدين الذهبي (ت 748هـ/ 1374م). وأُلِّفت في الموضوع عدّة كتب ورسائل. وردّ الغزالي على منتقديه المعاصرين له برسالة «الإملاء عن إشكالات الإحياء». ولكنه لم يوفَّق في إقناع خصومه بصواب ما ورد في كتابه، واستمرّ نقده حتى عصرنا هذا. وكذلك نجح ابن حمدين ومن معه في إقناع السلطان المرابطي علي بن يوسف (500-537هـ/ 1106-1143م) في إصدار أمر بمنع تداول الكتاب، وجمْعِ نسخه من أصحابها وإحراقها. ولكن «الإحياء» ما يزال حتى عصرنا هذا مرجعا أساسا في التصوّف، وعليه إقبال في كل أرجاء العالم الإسلامي.

كلمات مفتاحية: الغزالي؛ كتاب إحياء علوم الدين؛ فقهاء الدولة المرابطية؛ تصوف فلسفي؛ تأويل صوفي لآيات قرآنية؛ ما في الإمكان أبدعُ ممّا كان؛ إحراق الإحياء.

Abstract:

The book "Renovation of the Sciences of Religion" is one of the most famous books written by AbūHāmid Al-Ğazālī(d. 505 AH / 1111 AD), and it is a fundamental source on Sufism. When copies of this work reached Cordoba during its author's time, its jurists examined it and saw several doctrinal issues in it that contradicted Sharia and beliefs, at least from their point of view. Ibn Hamdīn was one among those authors, the judge of Cordoba. They were supported by scholars who were direct contemporaries of Al-Ghazali, such as Muhamad al-Turtūšī, Muhamad al-Mazārī, al-Qadi Muhammad ibn Al-ʿarabī, a disciple of Al-Ğazālī, and al-Qadi ʿīāḍ al - Sabti. He was also criticized by scholars who appeared after Al-Ğazālī, such as Ibn al-Jaūzī(d. 597 AH / 1201 AD) and Šams al-dīn al-Dahabī (d. 748 AH / 1374 AD). Several books and speeches have been written on the subject. Al-Ghazali responded to his contemporary detractors with "Dictation on matters of The Renovation". However, he failed to convince his opponents of the accuracy of what was said in his book, and his criticisms have continued into our time. Furthermore,

[1] عبد الحكيم مرتاض، باحث مشارك بمخبر الدراسات الحضارية والفكرية، جامعة تلمسان ، h_mortad@yahoo.fr

Ibn Hamdīn and those who supported him, succeeded in persuading the Almoravid sultan ʿAlī ibn Yūsuf(500-537 AH / 1106-1143 AD) to issue an order prohibiting the circulation of the book, and to collect copies of its owners and burn them. Nevertheless, The Book of Renewal remains, until our time, a major reference in Sufism, and it is popular in all parts of the Islamic world.

Keywords: Al-Ğazālī; The book of the renovation of the sciences of religion; Jurists of the Almoravid state; Gnostic mysticism; Sufi interpretation of Koranic verses; What is possible is more creative than it was; Burning the book of the renovation.

مقدمة:

مؤلف كتاب الإحياء هو الإمام زين الدين أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الطوسي الغزالي (طوس 450 ـ طوس 505هـ/ 1158 ـ 1111م)، لُقِّب بحجة الإسلام، واشتهر بالغزالي بتخفيف الزاي، نسبة إلى قرية غَزَالَة بناحية طوس[1]. ومنهم من يشدّد الزاي على أنها نسبة بالصيغة الفارسية إلى الغزّال، وهو لقب مهني لأحد أجداده الذي كان يحترف الغزْل.

وهو من أساطين التصوّف عامّة، والتصوّف الفلسفي خاصة. له عشرات المصنّفات في الفقه، وأصول الدين، والتصوف، والفلسفة، والجدل وغير ذلك. منها «المنقذ من الضلال»، و«تهافت الفلاسفة»، و«معيار العلم»، و«فضائح الباطنية». ولعل أكثرها شهرة وأوسعها انتشارا هو «إحياء علوم الدين»، موضوع هذه الدراسة. ويرتبط به رسالة ردّ بها على الاعتراضات التي أثارها معاصروه حوله، وعنوانها «الإملاء عن إشكالات الإحياء».

1 ـ التعريف بكتاب الإحياء:

عرّف به مؤلفه في تقديمه له فقال: «أسسته على أربعة أرباع، وهي: ربع العبادات، وربع العادات، وربع المهلكات، وربع المُنْجِيات»[2]. ويشتمل كل ربع على عشرة كتب، والكتاب على عدة أجزاء رئيسة أو ثانوية، ولم يلتزم المؤلّف اصطلاحا ثابتا في تسميتها؛ فسمّاها أبوابا طوراً، وطوراً فصولا، الخ. ويُفهَم من النظر في محتواه أنه خصّص ربع العبادات للعقيدة والفقه، أي أركان الإسلام الخمسة إجمالا. وخصّص ربع العادات لما يجري بين الناس من معاملات مالية وغيرها، وتقرير أحكامها وآدابها الشرعية. وتناول في ربع المهلكات مواضيع في الزهد والوعظ والتصوّف. أما ربع المنجيات، وهو أطول الأرباع، فأكثره في التصوّف بنوعيه السّنّيّ والفلسفي. ذلك هو المحتوى الغالب على كل ربع فيه، ولكن دون تقيّد كبير به؛ إذ أن الفكر الصوفي بارز في كل أجزاء الكتاب، وفي ربع العبادات كثير من الوعظ، وفي ربع المعاملات كثير من الأحكام الفقهية، الخ.

ونال «الإحياء» اهتماما كبيرا من لدن الصوفية وغيرهم منذ ظهوره حتى عصرنا هذا. واختصره جماعة أوّلهم أبو الفتوح أحمد بن محمد الغزالي (520هـ/ 1126م)، وهو أخو المؤلف[3]، جعله بعنوان «لُباب الإحياء». ومنهم محمد بن علي العجلوني البِلَالِيّ[4] (820هـ/ 1417م)، ومحمد جمال الدين بن محمد القاسمي (1332هـ/ 1914م)؛ اختصره بعنوان «موعظة المؤمنين من إحياء علوم الدين»[5]. واعتنى عدّة محدِّثين بتخريج ما ورد فيه من أحاديث وأخبار، ومن أشهرهم زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم العراقي (806هـ/ 1404م). ولا يُعرَف له شرح غير «إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين» لمحمد مرتضى الزَّبِيدِيّ (1205هـ/ 1790م).

واختلفت آراء العلماء كثيرا حول «الإحياء»؛ فأثنى عليه بعضهم، وبالغ بعضهم الآخر في ثلبه، وحذّروا منه ومن صاحبه جملة وتفصيلا. واقتصر بعضهم على نقد مسائل معيّنة، وبيّنوا وجه الخطأ فيها، واعترفوا مع ذلك بأهمية الكتاب واحتوائه على فوائد عظيمة. ونحاول قبل ذكر أهم تلك المسائل أن نبحث في المصادر التي اعتمد عليها مؤلّفه، والروافد الفكرية البارزة التي يبدو واضحاً تأثره بها.

2 ـ مصادر فكر الغزالي في «الإحياء»:

يظهر الغزالي فيما سطّره في «الإحياء» واضح التأثر بصوفيّة سبقوه. فكلامه في ربُع المهلكات نقل أكثره عن الحارث المحاسبي (243هـ/ 857م) في كتابه «الرعاية لحقوق الله»[6]. كما أنه تبَعٌ فيه لأبي طالب المكي (386/ 996م) «فيما يذكره من أعمال القلوب مثل الصبر، والشكر، والحب، والتوكل، والتوحيد، ونحو ذلك»[7]. وقد ضمّنه كثيرا من المواضيع التي سبقه إليها الحكيم الترمذي[8].

ولا يمكن غضّ الطرف فيه عن بعض التأثيرات الشيعية؛ إذ صرّح بأن المقصود بعلم المكاشفة الواردِ في كتابه هو ما يرخَّص فيه كشفُ المعلوم فقط، وليس «علم المكاشفة التي لا رخصة في إيداعها الكتب»؛ إذ أنّ الأنبياء «لم يتكلّموا فيه إلا بالرمز والإيماء على سبيل التمثيل والإجمال، علماً منهم بقصور أفهام الخلق عن الاحتمال. والعلماء ورثة الأنبياء؛ فما لهم سبيل إلى العدول عن نهج التأسي والاقتداء»[9]. فكلامه هذا يشبه كثيراً ادّعاء الشيعة عن جَفْرهم؛ وهو، تبَعا لادّعائهم، كتاب مرموز لا يفقه ما فيه إلا أئمّتُهم واحداً تلوَ الآخر.

وفي «الإحياء» آراء عقَدِيَّة وصوفية يقرّر بعضهم أنها من تأثير ابن سينا (428هـ/ 1037م)، وإخوان الصفا، والفلسفة عامة. قال محمد بن علي المازَري (536هـ/ 1141م): «قد كان رجل يعرف بابن سينا ملأ الدنيا تصانيف (...). وقد رأيت جملة من دواوينه، ووجدت أبا حامد يعوّل عليه في أكثر ما يشير إليه من علوم الفلسفة»[10]. وعبّر بعضهم عن تأثّره بابن سينا بعبارة لطيفة فيما حكاه ابن تيمية؛ وهي قولهم: «أمرضه الشفاء»[11]؛ أي أثّر فيه تأثيرا سيّئا كتاب الشفاء لابن سينا. وقد يبدو هذا أمرا مستغربا، لأن الغزالي هو صاحب كتاب «تهافت الفلاسفة»؛ وفيه انتقد الفلسفة والفلاسفة انتقادا شديدا. ولهذا أنكر تاج الدين عبد الوهاب السبكي (771هـ/ 1370م) ما ذكره المازري. وقال عن رأي الغزالي في ابن سينا: «الغزالي يكفّره؛ فكيف يقال إنه يقتدي به؟»[12]. و لكن يمكن أن نجد تفسيرا لاستمرار تأثّره بالفلسفة في عبارة لتلميذه القاضي أبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي الإشبيلي (543هـ/ 1148م)، وهو من أشهر تلاميذه وأنجبِهم؛ قال: «شيخنا أبو حامد بلَعَ الفلاسفة، وأراد أن يتقيَّأهم فما استطاع»[13].

وكما قيل: من صنَّف فقد استُهدِف. وهكذا تعرّض الغزالي وإحياؤه لنقد لاذع بسبب ما احتواه الكتاب من اعتقادات وأمور أخرى مثيرة للجدل، وصدرت فتوى بإحراق جميع نسخه في إقليم الدولة المرابطية (472 ـ 539هـ/ 1079 ـ 1145م).

3 ـ دواعي نقد «الإحياء»:

أثار كتاب الإحياء معارضة شديدة لدى كثير من العلماء، سواء في الغرب الإسلامي أم المشرق؛ فبيّنوا ما فيه من انحراف عقَدي تبعا لفهمهم، ونصحوا باجتناب قراءته، أو اكتفوْا بإبداء رأيهم فيه. ومنهم في الغرب الإسلامي محمد بن الوليد الطُّرْطُوشِيّ (520هـ/ 1123م)، والمازَري (536هـ/ 1141م)، والقاضي عياض بن موسى السبتي (544هـ/ 1149م). وكلّهم معاصرون مباشرون للغزالي. ويضاف إليهم قاضي قرطبة أبو عبد الله محمد بن علي المعروف بابن حمدين (508هـ/

1114م). كما انتقده جماعة من علماء المشرق مثل أبي الفرَج عبد الرحمن بن الجوزي (597هـ/ 1201م)، وشمس الدين محمد الذهبي (748هـ/ 1374م).

فالطُّرْطوشي قد كان لقي الغزالي قبل تصوفه، فأثنى على علمه وحاله آنذاك. ولكن اطلاعه على «الإحياء» بعد ذلك غيّر رأيه فيه؛ فقال عنه: «ثم تصوّف (...)، ودخل في علوم الخواطر، ووساس الشيطان، ثم شابها بآراء الفلاسفة، ورموز الحلاج (...). ولقد كاد أن ينسلخ من الدين (...). وشحن كتابه بالموضوعات»[14]. وانتقد مقالته في علم المكاشفة بأن «هذا فعل الباطنية وأهل الدَّغل والدَّخل في الدين، يستقل الموجود، ويعلّق النفوس بالمفقود، وهو تشويش لعقائد القلوب»[15]. ثم ذكر الطُّرْطوشي ما يدل على إجازته تحريق «الإحياء».

وألَّف المازَريّ في الردّ عليه «الكشف والإنباء عن كتاب الإحياء»[16]. ومن الأمور التي أخذها عليه أنه «مزج فيه النافع بالضارّ، كإطلاقات يحكيها عن بعضهم لا يجوز إطلاقها لشناعتها، وإن أُخِذتْ معانيها على ظواهرها كانت كالرموز إلى قدح الملحدين، ولا تنصرف معانيها إلى الحق إلا بتعسف على اللفظ ممّا لا يتكلّف العلماءُ مثلَه إلا في كلام صاحب الشرع الذي اضطَرَّت المعجزاتُ الدّالّة على صدقه، المانعةُ من جهله وكذبه، إلى طلب التأويل (...)»[17].

وتذمّر القاضي عياض من تضمينه علم المكاشفة. ولم يُعرَف عنه تأييد لفتوى الإحراق؛ بل كان موقفه معتدلا إذ قال: ««لو اختُصِر هذا الكتاب، واقتُصِر على ما فيه من خالص العلم لكان كتاباً مفيداً»[18]. وغيرُ الخالص من العلم في «الإحياء»، فيما يعنيه القاضي عياض، هو علم المكاشفة[19]. وكذلك تذاكر مع شيخه قاضي الجماعة أبي محمد بن منصور (513هـ/ 1119م) في إمكان اختصاره، وتوجّهَ كلّ واحد منهما إلى صاحبه بأنه هو الأقدر على ذلك[20].

أما أبو عبد الله بن حمدين فنرجئ عرض رأيِه في الكتاب وفي مؤلفه إلى موضع أنسبَ في هذه الدراسة.

وقد اجتهد ابن الجوزي في تتبّع ما عَدّه أخطاءً في «الإحياء»، وقال إنه جمع ذلك في كتاب سماه «إعلام الأحياء بأغلاط الإحياء»[21]. كما أورد في الباب العاشر من كتابه «تلبيس إبليس» عدّة مسائل خالفه فيها؛ منها قوله «مقصود الرياضة تفريغ القلب؛ وليس ذلك إلا بخلوة فِي مكان مظلم. وقال: فَإِن لم يكن مكانٌ مظلم فيلُفّ رأسه فِي جبته، أَوْ يتدثر بكساء أَوْ إزار. ففي مثل هذه الحالة يسمع نداء الحق، ويشاهد جلال حضرة الربوبية»[22]. وعلّق عليه ابن الجوزي بقوله: «انظرْ إِلَى هذه الترتيبات. والعجبُ كيف تصْدرُ من فقيه عالم؟ ومن أين لَهُ أن الذي يسمعه نداء الحق، وأن الذي يشاهده جلال الربوبية؟ وما يؤمِّنه أن يكون مَا يجده من الوساوس والخيالات الفاسدة؟ وهذا الظاهر ممّن يستعمل التقلّل فِي المطعم؛ فإنه يغلب عَلَيْهِ الماليخُوليا. وقد يسلم الإنسان فِي مثل هذه الحالة من الوساوس؛ إلا أنه إذا تغشّى بثوبه، وغمّض عينيه، تخايل هذه الأشياء»[23].

واستعرض الذهبي أراء غيره في «الإحياء» بمناسبة ترجمته لمؤلّفه في أكثر من كتاب[24]، وعلّق عليها، وأبدى رأيه الخاص في أكثر من موضع. ويُفهَم حكمه العامّ عليه في قوله: «أما "الإحياء" ففيه من الأحاديث الباطلة جملة، وفيه خير كثير لولا ما فيه من آداب ورسوم وزهد من طرائق الحكماء، ومنحرفي الصوفية. نسأل الله علما نافعا؛ تدري ما العلم النافع؟ هو ما نزل به القرآن، وفسّره الرسول صلّى الله عليه وسلّم قولا وفعلا، ولم يأت نهي عنه. قال عليه السلام: "من رغب عن سنتي فليس مني". فعليك يا أخي بتدبر كتاب الله، وبإدمان النظر في الصحيحين (...). وإياك وآراء عُبّاد الفلاسفة، ووظائفَ أهل الرياضات، وجوعَ الرهبان، وخطابَ طيش رؤوس أصحاب الخلوات»[25].

وفي «الإحياء» مسائل أخرى كثيرة أُنكرت على مؤلّفه[26]؛ «منها ما هو قول منسوب إليه، ومنها ما نقله عن غيره من العارفين، وأثبته، وسكت عليه»[27]. ومن أخطرها في نظر العلماء الذين أنكروها كثرة الاستشهاد بأحاديث ضعيفة أو

موضوعة، وتأويلٌ صوفيٌّ لبعض الآيات، وتقرير له يتعلّق بقدرة الله تعالى معناه «ما في الإمكان أبدعُ ممّا كان». وفيما يلي تفصيل لذلك:

أ ـ كثرة استشهاده بأحاديث ضعيفة أو موضوعة:

هذا أوّل ما يلاحَظ عليه. وتتبّعتُ الأحاديث التي خرّجها زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم العراقي[28] في كتاب العلم[29]، وعدّتها نحو مائة وثمانين مع تكرار قليل لبعضها، فإذا الضعيف وما دونه يربي على ثلث المجموع. وخصص عبد الوهاب السبكي (771هـ/ 1370م) في طبقاته فصلا لأحاديث «الإحياء» التي لم يجد لها إسنادا، فاقترب عددها من 950 حديثا[30]. ولكن بينها أحاديث وجد لها غيره إسنادا؛ فأوّل حديث ذكره في فصله هذا مثلا له إسناد عند البيهقي[31]. ولكن الإشكالَ في كونها ضعيفة أو موضوعة. وقد فتح عليه ذلك بابا للنقد اللاذع؛ واتهمه بعضهم مثل محمد بن الوليد الطُّرْطُوشِيّ بأنه شحن كتابه بالكذب على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، وقال: «فلا أعلم كتابا على بسيط الأرض أكثرَ كذباً منه»[32]. ونسبة الكذب إلى الكتاب كنسبته إلى مؤلفه. وما كان لرجل صالح ورِع كالغزالي أن يكذب؛ ولكنه أخطأ عند استشهاده ببعض الأحاديث الموضوعة. وقد كان له في الأحاديث الصحيحة والحسنة غِنىً عنها، وغنى عن الاستكثار من الأحاديث الضعيفة.

ب ـ تأويل صوفيّ لبعض الآيات:

ومن المواضيع الأخرى التي أثارت انتقاد «الإحياء» تأويلُه الصوفي لآيات قرآنية كقوله تعالى: **(وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ** مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ. فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي، فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ. فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَذَا رَبِّي، فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَئِنْ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ. فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ، فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ.] [6 ـ الأنعام: آ 75 ـ 78]. وقد أورد تأويلها في موضعين من كتابه، وقال: لله سبعون حجابا من نور. وليس المراد بالكوكب الأجسام المضيئة، بل المقصود به أحد هده الحجب النورانية. وما زال إبراهيم عليه السلام يترقى بانكشاف الحجب له حتى وصل إلى الحجاب الأقرب. وهذه التجربة التي خاضها إبراهيم عليه السلام هي نفسها التي يمر بها سالك طريق التصوّف[33]. وممّن اعترض عليه في هذا التأويل عبد الرحمن بن الجوزي الذي قال: إن الغزالي «خرج عن قانون الفقه (...)، وهذا من جنس كلام الباطنية»[34]. ومن المفارقات الغريبة أن الغزالي ألّف كتابا نافعا للرد على الباطنية، ونقض تأويلاتهم، وعنوانه «فضائح الباطنية».

ج ـ قوله ما في الإمكان أبدعُ ممّا كان:

من أكثر المسائل الواردة فيه إثارة للاعتراض عليه قوله «وكل ما قسم الله تعالى بين عباده من رزق، وأجل، وسرور وحزن، وعجز وقدرة (...)، فكله عدْل محض لا جُور فيه، وحقٌّ صرْف لا ظلم فيه؛ بل هو على الترتيب الواجب الحق على ما ينبغي، وكما ينبغي، بالقدر الذي ينبغي. وليس في الإمكان أصلاً أحسنُ منه، ولا أتمُّ ولا أكملُ. ولو كان وادخره مع القدرة، ولم يتفضل بفعله لكان بخلاً يناقض الجود، وظلماً يناقض العدل»[35]. ولخّص بعضهم تلك العبارة بأنها «ما في الإمكان أبدع مما كان: قيل يعني أنّ خلق هذا العالم لا يمكن أن يكون أحسن من هذه الصفة التي هو مخلوق عليها»[36]. وقال تلميذه القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي الإشبيلي في الردّ عليه: هذا رأي فلسفي. ووصفَ ما وقع فيه الغزالي بأنه «مزلّة لا تماسك فيها»[37].

ومن الذين أنكروها في المشرق القاضي ناصر الدين بن المنير الإسكندري (683هـ/ 1284م). قال الزَّبيدي: له في الاعتراض عليها رسالة «الضياء المُتَلَالِي في تعقّب الإحياء للغزالي». وجاء فيه أن «المسألة المذكورة لا تتمشى إلا على قواعد

الفلاسفة والمعتزلة»[38]. ومنهم برهان الدين إبراهيم بن عمر البِقَاعيّ (885هـ/ 1480م)؛ ألَّف في الاعتراض عليه رسالة «تهديم الأركان مِن ليس في الإمكان أبدع مما كان»[39]، وذكر أن قوله ذاك هو «كلام أهل الوحدة من الفلاسفة والإسلاميّين، القائلين بأن الله هو الوجود»[40]. ولما اطّلع جلال الدين السيوطي (910هـ/ 1505م) على إنكار البقاعي، ردّ عليه برسالة «تشييد الأركان في ليس في الإمكان أن يُبدَع ممّا كان».

وكان الغزالي، لمّا علم باعتراض معاصريه عليه، ألّف في الردّ عليهم رسالة «الإملاء عن إشكالات الإحياء». وتسمى أيضا «الانتصار لما في الإحياء من الأسرار»، و«الأجوبة المسكتة عن الأسئلة المهتة»[41].

4 ـ مقارعة الغزالي لمنتقدي إحيائه:

وصف الغزالي في مقدّمة رسالته المذكورة المعترضين عليه بانهم «شركاء الطَّغَام، وأشباه الأنعام، وأجماع العوامّ، وسفهاء الأحلام، وذعار أهل الإسلام (...)؛ فقد ثوى أدِلّاءُ الطريق (...)، ولم يبق في الغالب إلا أهل الزُّور والفسوق (...)؛ أولئك الجهّالُ في علمهم، الفقراء في طَوْلِهم (...)، لا يعلمون، ولا ينجح تابعهم»[42]. ووصمهم بأنهم «لم ينالوا أحوال النقباء، ومراتب النجباء، وخصوصية البدلاء، وكرامة الأوتاد، وفوائد الأقطاب»[43]. وقد ذكر هذه المراتب الولائية الشائعة في أدبيات التصوف دون أيّ دليل نقلي أو عقلي على وجودها الحقّ. ثم مهّد لردّه بعرض المفهوم الصوفي لخمسين مصطلحا وارداً في رسالته، وجعل في أوّلها «السفر، والسالك». ونستشف من تعريفه لهما تمذهُبَه الواضح بالتصوّف الفلسفي (المعرفي) بدل السلوكي (السُّنِّيّ)؛ إذ أن السالك عنده يصل إلى «الإشراف على الملكوت الأعظم، ورؤية عجائب، ومشاهدة غرائب مثل العلم الإلهي، واللوح المحفوظ، واليمين الكاتبة، وملائكة الله (...)، وفهم كلام المخلوقات من الحيوانات والجمادات، ثم التخطّي إلى معرفة الخالق للكلّ»[44]. فمَنْ مِن الصوفية الأوائل كان يرمي إلى هذا الغرض من تصوّفه، أو كان يدّعي وصوله إليه؟

ثم ردّ من وجهة نظره على كثير من الاعتراضات، ومنها مقولة «ليس في الإمكان ...»[45]. وممّا يلاحظ على ما جاء في ردّه استعماله عبارات غير لائقة في نعت منتقديه وغيرهم من العلماء، وسكوتُه عن تعليل استشهاده بالأحاديث والآثار الواهية، وعدمُ الالتفات لحال المخاطَبين بردّه.

أ ـ سبّ منتقديه جملةً وآخرين غيرِهم:

وقع منه هذا بصفة خاصّة في مقدّمة رسالته «الإملاء»، وقد عمّم نعوته على منتقديه جملةً، وإن وُجد بينهم من كان متأدّبا في الاعتراض عليه. وهذا سلوك منه لا يليق بمنزلته ولا بمنزلتهم، بل عمّم بشتمه أكثر من كان يعمّر الأرض من علماء عصره؛ إذ قال عنهم: «وإنما الموجود اليوم أهل سخافة، ودعوى وحماقة (...). وهم خلفاء إبليس، وأعداء الحقائق، وأخدانٌ لعوائد السوء»[46]. ويدلّ هذا على أنه كتب ما كتب وهو في غاية الانفعال؛ فلم يأت ردّه موضوعيّا ولا مُقنعا في أكثره. وكان أحرى به أن يلخّص أهمّ الاعتراضات، ويردّ عليها، إن استطاع، دون سبّ لأحد ولا شتم.

ب ـ السكوت عن استشهاده بالأحاديث والآثار الواهية:

يلاحَظ خلوُّ ردّه من تعليل استشهاده بكثير من الأحاديث الضعيفة وبعضها الموضوع، وبكثير من الآثار والأخبار الواهية. بل ورد في ردّه نفسِه نصوص على أنها حديث، وما هي بحديث. من ذلك أنه حينما تكلّم عن وجوبِ كتْم علوم عن غير أهلها قال: «يدل على ذلك من جهة الشرع قوله صلّى الله عليه وسلّم: لا تحدّثوا الناس بما لم تصله عقولهم»[47]. وأضاف إلى هذا النص في موضع آخر: «أتريدون أن يكذّب الله ورسوله»[48] وهذا ليس من كلامه صلّى الله عليه وسلّم، لكن

روى البخاري ما يؤدّي معناه من كلام علي كرّم الله وجهه، وهو قوله: «حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ. أَتُحِبُّونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللهُ وَرَسُولُهُ»[49]

ج ـ عدم الالتفات لحال المخاطَبين بردّه:

لا نلمس في ردّه مراعاة لحال المخاطَبين به، وهم فقهاء ومحدّثون، إذ ضمّنه بعض المعتقدات التي لا وجود لها إلا في أذهان من تصوّفوا. ومنها مراتب الولاية (نقباء، نجباء، الخ)، واعتقادُ اطّلاع الصوفية على اللوح المحفوظ، واستقاء كشفهم منه[50]. ولو صحّ منحُ الإله بعضَ الصوفية علماً لَدُنّيّاً، واستمدادُهم علما كشفيّاً من اللوح المحفوظ لكان الغزالي في مقدّمتهم، ولمَا نسب إلى النبيّ صلّى الله عليه وسلّم ما لم يقلْه، لأفادنا بتصحيح معلومات خاطئة لدى القدماء بدل إقرارها، كاعتقاد الفلكيّين منهم أن «الكواكب أجسام مُشِفّة»[51]. بل إنّ الذين صحّحوا أخطاءه وأخطاء غيره هم علماء لا يدّعون علما لدُنّيّاً، ولا اطلاعا على ما في اللوح المحفوظ. وكأنه لجأ إلى هذا الأسلوب في رده لتشتيت اهتمام القارئ بدل إبقائه مركّزا على مسائل الخلاف بينه وبين منتقديه. ولم يجْنِ من أسلوبه هذا في الحقيقة إلا إضافة إشكالات جديدة تجعله عرضة لانتقادات جديدة.

د ـ تقرير وحدة الوجود في ردّه:

هذه الملاحظة من جنس السابقة؛ فهو يقرّر في ردّه مذهبه في وحدة الوجود وكأنه يخاطب صوفيّةً متمذهبين به، أو كأنه لا يعلم أنّ المحدِّثين والفقهاء يعدّونه من أخطر الانحرافات العَقَديّة التي انزلق إليها كثير من الصوفية أمثاله. قال الغزالي: «لمّا كانت الصفات المشهودة آثارها في **المخلوقات** ليست لغير الموصوف الذي هو الله عزّ وجلّ، بل له، ألْهَتِ الوليَّ عن غيره؛ وصار لم ير سواه»[52]. وقد ذكر «**المخلوقات**» بصيغة العموم دون استثناء؛ فلا بدّ أن يكون بينها **المخلوقات** المتّصفة بكثير من النعوت المذمومة التي تنفر منها النفوس كالخنازير والقاذورات، الخ. فكيف يعتقد مسلم أن صفاتها المشهودة فيها «ليست لغير الموصوف الذي هو الله عزّ وجلّ، بل له»؟ تعالى الله ربّنا عن ذلك علوّا كبيرا.

ومن الاعتراضات الهامة التي لم يجب عليها في إملائه جنوحه إلى التأويل الباطني في تفسير آيات قرآنية. ونستنتج من مجمل ما جاء فيه أنه زاد إشكالات إحيائه إشكالا بدل فكّها. ومهما يكن فإنّ المسائل التي ذكرناها وأخرى من جنسها تسبّبت في إصدار فتوى شرعية، وأمْرٍ سلطانيّ بتحريقه في أرجاء الدولة المرابطية.

5 ـ تحريق كتاب الإحياء:

أشرنا قبل إلى وجود القاضي ابن حمدين في صفّ المعترضين على كتاب الإحياء. وهو أبو عبد الله محمد بن علي بن عبد العزيز بن حمدين التغلبي. ولي قضاء الجماعة بقرطبة سنة 490هـ/ 1097م، وبقي في منصبه حتى وفاته سنة 508هـ[53]/ 1115م. وتولّى هذا المنصب بعده في فترات مختلفة ولدان له، هما أبو القاسم أحمد الذي نُصّب مكان أبيه، وأبو جعفر حمدين. ويعرف كلّ من الأب وولديه اختصاراً بابن حمدين. وإنما ذكرت هذا لأنه قد يقع خلط بينهم في بعض المصنّفات؛ فيرِد فيها اسم أحدهم والمقصود غيره، وينسَب له أمر هو في الحقيقة لأحد الآخرَيْن.

ولا يعرَف للولديْن أية علاقة بانتقاد الغزالي وإحيائه. وإنما صاحب هذا الأمر هو والدهما أبو عبد الله بن حمدين. وذكر الذهبي أنه ألّفَ في الردّ عليه[54]، وأنه بالغ في ذمّه؛ إذ «أقذَعَ، وسبَّ، وكفَّر، وأسرف. نعوذ بالله من الهوى»[55]. وطلب هو وغيره من فقهاء قرطبة من السلطان المرابطي علي بن يوسف (500 ـ 537هـ/ 1106 ـ 1143م) أن يأمر بإحراقه. وكانت الدولة المرابطية كثيرة الاحترام لآراء الفقهاء منذ إنشائها، وزاد نفوذهم أكثر في عهد علي بن يوسف. وقد جاء في «المعجب»

أنه «كان لا يقطع أمرا في جميع مملكته دون مشاورة الفقهاء؛ فكان إذا ولّى أحدا من قضاته كان فيما يعهد إليه ألّا يقطع أمرا، ولا يبُتَّ حكومةً في صغير من الأمور ولا كبير، إلا بمحضر أربعة من الفقهاء»[56]. وما إن طلبوا إليه إحراق «الإحياء» حتى كتب إلى أصقاع دولته أن يُطلب من الناس القسم بالأيمان المغلظة، أن لا نسخة عندهم من هذا الكتاب، وأن يُبحث عن نسخه بحثا دقيقا لإحراقها. ولما تمّ ما عُثر عليه بالأندلس وُضعت نسخه في صحنِ جامع قرطبة «بالباب الغربي، وصُبّ عليها الزيت، ثم أُوقِدَ عليها بالنار. وكذا فُعل بما أُلفِيَ من نسخها بمراكش. وتوالى الإحراق عليها في سائر بلاد المغرب»[57].

ويرى معاصرنا عبد القادر العافية، أن إحراق الإحياء ليس إلا مصادرة شبيهة بما يقع في عصرنا هذا في أكثر دول العالم أو جميعها؛ إذ تعمل كلّ دولة على منع تداول الوثائق التي تتعارض مع سياستها، أو تضر بمصالحها. ومن مبادئ الدعوة المرابطية التشبّث بالمذهب المالكي المعتمد على النصوص، وتحقيق التوازن بين الروح والجسد[58]. ولهذا لجأت إلى إحراق الإحياء لِما يتضمّنه من «الدعوة إلى روحانية مبالَغ فيها، والدعوة إلى الانسياق مع الغيبوبة الصوفية التي تجعل صاحبها ينسى نفسه، وينقاد لروحانية بعيدة عن الإسلام الصحيح في نظر المنتقدين للغزالي من أئمّة الحديث والسلفية»[59].

ولم يقع إجماع للفقهاء والقضاة على وجوب إحراق الكتاب، وعارضه بصفة خاصة علماء المَرِيَّة[60]؛ ومنهم قاضيها مروان بن عبد الملك. وإذ وقع إحراقه أفتى عليّ بن محمد بن عبد الله الجُذامي البَرجي (509هـ/ 1115م) بتأديب محرقه (أي ابن حمدين)، «وَضمّنَه قيمتها. وَتَبعه على ذلك أَبو القَاسم بن ورد، وَأَبو بكر عمر بن الفصيح»[61]. ولكنّهم لم يكونوا قادرين على فعل شيء لأن الإحراق تمّ بأمر سلطانيّ.

واختُلِف في أية سنة كانت بداية إحراقه. ولعل أقدم المصادر المعروفة التي اهتمّت بخبره هو «المعجب» لعبد الواحد المراكشي (647هـ/ 1250م)، وهو يتكلم عن إحراق جميع كتب الغزالي التي دخلت المغرب، ولكنه لم يحدّد لذلك أي تاريخ. ويليه في الأهميّة معاصره ابن القطان (ت بعد 646هـ/ 1248م) في كتابه «نظم الجمان»، وعنه نقل أكثر من جاء بعده مثل ابن أبي زرع في «الأنيس المطرب بروض القرطاس»، وصاحب «الحلل الموشّيَة» الذي يُجْهَل اسمه. ونصّ ابن القطان صراحة على أن إحراقة كان في أول عام 503هـ[62]/ 1110م.

أما عبد الوهاب السبكي (771هـ/ 1370م) فيشير إلى وقوعه في مطلع 500هـ/ 1106م. ويقول عن ذلك إن رجلا بالإسكندرية، اسمه محمد بن يحيى العبدري، رأى في سنة 500هـ، في شهر المحرم أو صفر، «فيما يرى النائم، كأنّ الشمس طلعت من مغربها. فعبّر ذلك بعض المعبّرين ببدعة تحْدُث فيهم. فبعد أيام وصلت المراكب بإحراق كتب أبي حامد الغزالي بالمَرِيَّة»[63]. ولو صدق هذا الخبر لعرفنا أن الإحراق وقع في مطلع سنة 500هـ ولكنه خبر يتناقض تناقضا تاما مع الأحداث التاريخية؛ فقرار ابن يوسف بإحراق الإحياء إنما صدر منه في قرطبة. وكان بعد توليه السلطة في مستهل سنة 500هـ منشغلا باستكمال البيعة له، ومطاردة يحيى ابن أخيه أبي بكر الذي أنف من مبايعته. ولم يتمكّن من القضاء على تمرّده إلا في ربيع الآخر[64]. ثم إنه لم يدخل الأندلس بعد ذلك إلا في سنة 503هـ وما حكاية الرؤيا التي ذكرها السبكي إلا واحدة من الأساطير التي نسجها الصوفية حول الحادثة.

ونقل أحمد الونشريسي (914هـ/ 1508م) مرة أنه وقع في حياة الغزالي، ومرة أخرى أنه كان في سنة 507هـ[65]. ونرى تناقضا ظاهرا بين الروايتين لأن الغزالي توفّي سنة 505هـ.

ونعتقد أن الرواية الراجحة هي سنة 503هـ، وهي رواية ابن القطان. ففي هذه السنة جاز علي بن يوسف جوازه الأول إلى الأندلس بعد تولّيه السلطة، واجتمع في قرطبة بعلمائها، وفي مقدمتهم قاضي الجماعة أبو عبد الله بن حمدين. وفي هذه المدينة صدر الأمر بالإحراق. ولم يقع منه جواز بعد ذلك حتى سنة 513هـ. وكذلك لا يوجد في أيّ من المظانّ المطلَع عليها أن بداية الإحراق كانت بعد 507هـ.

خاتمة:

إن ما تعرّض له «الإحياء» من انتقاد وإحراق لنُسَخه يرتّب في مجال الصراع بين الفقهاء والصوفية، ولا سيما المتفلسفين منهم. أو هو، بالاصطلاح الصوفي، صراع بين علماء الظاهر وعلماء الباطن. ولم يوفَّق الغزالي في توضيح الإشكالات التي أثارها أهل الظاهر. والدليل على ذلك أن الاعتراض على كتابه ما يزال مستمرّا حتى وقتنا هذا[66]. ونجد من جانب آخر أنه مهما ذُكر عنه من مثالب فإن الإقبال الكبير على قراءته لم ينقطع أبدا، وما يزال مصدرا أساسا في التصوّف. ولهذا تبقى هذه الدراسة في حاجة إلى جزء هامّ متصل بها، ومكمّل لها؛ وهو نظرة الصوفية إلى «الإحياء»، وموقفُهم من تحريقه، وما أشاعوه من أخبارٍ وحكايات أسطورية مرتبطة بهذا الحدث. ولعل بعض الباحثين يتكفّل بإنجازه.

الهوامش (الإحالات):

[1] تقع طوس بمنطقة خراسان في الشمال الشرقي لإيران.

[2] الغزالي الطوسي (أبو حامد محمد بن محمد): إحياء علوم الدين. دار المعرفة، بيروت. 1982/1402، 2/1. وللكتاب طبعات أخرى متعدّدة.

[3] الزبيدي الشهير بمرتضى (محمد بن محمد الحسيني): إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين. دار الكتب العلمية، بيروت ـ 2016 (ط. 1)، 56/1.

[4] الزركلي (خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس): الأعلام. دار العلم للملايين، بيروت. 2002م (ط. 15)، 287/6 ـ 288.

[5] صدر عن دار الكتب العلمية ببيروت سنة 1995/1415 بتحقيق مأمون بن محيي الدين الجنان.

[6] ابن تيمية (تقي الدين أبو العباس أحمد): مجموعة الفتاوي. تح: عامر الجزار وأنور الباز. دار الوفاء، جدة ـ 2005/1426 (ط. 3)، 551/10. ب ـ المحاسبي (الحارث بن أسد): بدء من أناب إلى الله ويليه آداب النفوس. تح: مجدي فتحي السيد. دار السلام، القاهرة ـ 1991/1412، ص12 من دراسة محققه.

[7] نفسه.

8 ينظر الحكيم الترمذي: إثبات العلل. المصدر السابق، 27-30 من دراسة لمحققه خالد زهري. ووقع اختلاف كبير في تحديد سنة وفاته. ويبدو، تبعا لبعضهم، أنه كان حيّاً سنة 318هـ/ 930م. وذكر آخرون أنه توفّي قبل نهاية ق 3هـ.

[9] الغزالي: المصدر السابق، 3/1 ـ 4.

[10] الذهبي (شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان): سير أعلام النبلاء. أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة، بيروت – 1993/1413 (ط9). ، 341/19.

[11] ابن تيمية: المصدر السابق، 238/13.

[12] السبكي (تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي): طبقات الشافعية الكبرى. تح: عبد الفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناحي. دار إحياء الكتب العربية، القاهرة. 1964/1383 (ط. 1)، 247/6.

[13] الذهبي: المصدر السابق، 327/19. وتعرّض الذهبي لهذا الموضوع أيضا في كتابه «تاريخ الإسلام» (تح: عمر عبد السلام التدمري. دار الكتاب العربي، بيروت. 1993/1413، ط. 1، 119/35)، ولكن لم يؤكد هنا نسبة تلك العبارة لأبي بكر بن العربي، بل قال: «أظنه (...)».

[14] الذهبي: سير أعلام النبلاء. المصدر السابق، 339/19.

[15] الذهبي: المصدر السابق، 495/19. والدَّغَل «ما يدخل في الأمر يخالفه ويفسده». عن «المنجد»: مادة «د غ ل».

[16] الذهبي: المصدر السابق، 330/19. وذكر محمد بن محمد مخلوف في «شجرة النور الزكية في طبقات المالكية» (خرّج حواشيه وعلق عليه عبد المجيد خيالي. دار الكتب العلمية، بيروت ـ 2003/1424، ط. 1، 127/1) أن عنوانه «الكشف والأنباء على المترجم بالإحياء».

[17] الذهبي: المصدر السابق، 330/19.

[18] ابن القاضي عياض (محمد .): التعريف بالقاضي عياض. تح: محمد بنشريفة. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب ـ 1982م (ط. 2)، 106.

[19] القاضي عياض بن موسى اليحصبي أبو الفضل .): ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك. تحقيق جماعي، تقديم محمد بن تاويت الطنجي. نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية. الرباط ـ 1983/1403 ط. 2)، صفحتا ي و-ي ز من تقديمه.

[20] ينظر ابن القاضي عياض: المصدر السابق، 106 ـ 107.

[21] الزبيدي: المصدر السابق، 38/1. وقال الذهبي (المصدر السابق، 342/19): لابن الجوزي مجلّدات في الرّدّ على ما جاء في إحياء الغزالي.

[22] ابن الجوزي (جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد المشهور بـ .): تلبيس إبليس. دار الكتب العلمية، بيروت ـ 1994/1414 (ط. 4)، 325. وورد ما يقرب من هذه العبارة عند الغزالي: الإحياء. المصدر السابق، 76/3. والمالِيخُوليا مرض يجعل المصاب به يتصوّر أوهاما وخيالات. وقال الزبيدي في تاج العروس (مادة «قُطْرُب»): الماليخوليا «داء معروف، ينشأ من السوداء. وأكثر حدوثه في شهر شباط [فبراير]؛ يفسد العقل، ويقطِّب الوجه، ويديم الحزن، ويُهَيِّم بالليل، ويخضّر الوجه، ويغوِّر العينين، ويُنحِل البدن. نقله الصاغاني».

[23] ابن الجوزي: المصدر السابق، 325 ـ 326.

[24] ينظر مثلا ترجمته المطوّلة له في سير أعلام النبلاء: المصدر السابق، 322/19 ـ 346.

[25] الذهبي: المصدر السابق، 339/19 ـ 340.

[26] أورد الزبيدي كثيرا من هذه المسائل في «إتحاف السادة المتقين»: المصدر السابق، 44/1 ـ 55.

[27] الزبيدي: المصدر السابق، 44/1.

[28] العراقي زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين المشهور بـ .): المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار. مطبوع في الحاشية السفلى لإحياء علوم الدين.

[29] الغزالي: المصدر السابق، 4/1 ـ 89.

[30] السبكي: المصدر السابق، 287/6 ـ 389.

[31] العراقي: المصدر السابق، 5/1-ها6.

[32] الذهبي: المصدر السابق، 334/19.

[33] الغزالي: إحياء علوم الدين. المصدر السابق، 337/1؛ 406/3 ـ 407.

[34] ابن الجوزي المصدر السابق، 190؛ كذلك الذهبي: المصدر السابق، 342/19.

[35] الغزالي: المصدر السابق، 258/4.

[36] مخلوف: المصدر السابق، 202/1.

[37] الذهبي: المصدر السابق، 337/19. وراعى القاضي ابن العربي حرمة أستاذه؛ فكان ردّه في غاية الأدب قائلا (م.ن.): «ونحن وإن كنا تقطة من بحره، فإنّنا لا نردّ عليه إلا بقوله».

[38] الزبيدي: المصدر السابق، 45/1.

[39] البغدادي (إسماعيل باشا بن محمد أمين .): هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين. مكتبة المثنى. بغداد، ووكالة المعارف الجليلية، اسطنبول-1951-1955، 22/1. ونشير إلى أن حاجي خليفة ذكر أن البقاعي هو الذي ردّ على السيوطي؛ وهذا وهْم منه. ينظر كتابه: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. إسطنبول.1941.1943، 408/1.

[40] السخاوي (شمس الدين محمد بن عبد الرحمن .): الضوء اللامع لأهل القرن التاسع. دار الجيل، بيروت ـ د.ت، 107/1.

[41] ينظر الزبيدي: المصدر السابق، 43/1، 56.

[42] الغزالي: الإملاء عن إشكالات الإحياء. (مطبوع في ملحق لكتابه «إحياء علوم الدين» السابق ذكره). 13. والطَّغَام، واحدته طَغَامة: أوغاد الناس للواحد والجمع. والعامّة تقول أوباش. (عن المنجد: «طغم»). ويقال رجل ذاعر: ذو عيوب، جمعه ذعار. (عن مجمع اللغة العربية بمصر: المعجم الوسيط. مكتبة الشروق الدولية، مصر ـ 2004/1425، ط. 4، 312، «ذعر»).

[43] الغزالي: المصدر السابق، 13.

[44] المصدر السابق، 16.

[45] ينظر: المصدر السابق، 35 ـ 36.

[46] المصدر السابق، 19.

[47] المصدر السابق، 31.

[48] المصدر السابق، 39

[49] البخاري: الجامع المسند الصحيح المختصر. تح: محمد زهير بن ناصر الناصر. دار طوق النجاة، جدة. 1422هـ، 37/1، حديث رقم 127.

[50] الغزالي: المصدر السابق، 40.

[51] المصدر السابق، 31. ويعنون بقولهم «مُشِفّة»: شفافة، تسمح بمرور الضوء إلى ما وراءها. وهو لفظ غير وارد في المعاجم.

[52] المصدر السابق، 31.

[53] ينظر خاصة ابن بسام الشنتريني (أبو الحسن علي ـ): الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة. تح: إحسان عباس. دار الثقافة، بيروت ـ 1997/1417 (د.ط.)، 260/2-هـ3 لمحققه.

[54] الذهبي: المصدر السابق، 422/19.

[55] الذهبي: المصدر السابق، 332/19.

[56] المراكشي (عبد الواحد ـ): المعجب في تلخيص أخبار المغرب. تح: محمد سعيد العريان ومحمد العربي العلمي. مطبعة الاستقامة، القاهرة ـ 1949/1368 (ط. 1)، 171.

[57] الناصري السلاوي (أحمد بن خالد ـ): الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى. دار الكتاب، الدار البيضاء. 1954م، 67/2.

[58] العافية (عبد القادر ـ): لماذا أُحرقَ الإحياء؟ في مجلة «دعوة الحق». الرباط. عدد أوت 1974، 175 ـ 177.

[59] المصدر السابق، 176.

[60] المَرِيَّة مدينة ساحلية في جنوب شرق الأندلس.

[61] ابن الأبار (محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي ـ): التكملة لكتاب الصلة. تح: عبد السلام الهراس. دار الفكر للطباعة، بيروت ـ 1995/1415، 182/3.

[62] ابن القطان (أبو محمد حسن بن علي بن محمد المعروف بـ ـ): نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان. تح: محمد علي مكي. دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ 1990/1410 (ط. 2)، 70.

[63] السبكي: المصدر السابق، 218/6. ولم يوفّق الراوي في قوله «بالمرية»، لأن إحراق الإحياء دُشّن في قرطبة.

[64] ينظر ابن أبي زرع الفاسي (علي ـ): الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس. دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط. 1972، 158.

[65] الونشريسي (أحمد بن يحيى ـ): المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي علماء إفريقية والأندلس والمغرب. تح: بإشراف محمد حجي. دار الغرب الإسلامي، بيروت. 1981/1401، 185/12 ـ 186.

[66] نُشر في السنوات الأخيرة كتاب إلكتروني بعنوان «الأسباب الحقيقية لحرق إحياء علوم الدين من قبل أمير المؤمنين ابن تاشفين». وفضّل صاحبه أن يبقى اسمه مجهولا، إلا أن مذهبه واضح من تطرّفه في ذمّ التصوّف عامّة. ومن أخطائه فيه نسبته كتاب «المضنون به على غير أهله» للغزالي، بينما ثبت أنه من جملة الكتب المنحولة له.